كورونا وفشل أخلاقي

نواف التميمي

عام ونيف مضى ولا يزال العالم يتقلب على إيقاع تفشّي سلالاتٍ متوالدة ومتحوّرة من فيروس كوفيد 19. ولا يبدو أن الجائحة على وشك النهاية بعد، على الرغم مما يُشاع من تفاؤل مع تلقيح مزيد من البشر بأنواع التطعيمات التي بات الناس يعرفون أسماءها وكأنها ماركات سيارات، ويفاضلون بينها وكأنها علامات تجارية لأنواع عطور راقية وأخرى سيئة. في الأيام الأولى لتفشّي الوباء، انطلاقاً من ووهان الصينية وصولاً إلى كبريات العواصم الأوروبية، ولاحقاً كل بقاع اليابسة، كشف الفيروس غير المرئي عن فشل المنظومة الصحية في ما تعرف بالدول الصناعية المتقدّمة، ناهيك عن الدول المتخلفة، إذ لم تستطع هذه الدول بعظمة شأنها، وتقدّم إمكاناتها مواجهة الوباء، وانكشفت مشافيها عاجزةً عن استقبال أفواج المصابين. أشهر طويلة ووكالات الأنباء تنقل صور الرعب من غرف المرضى، وما في الممرّات داخل مشافي إيطاليا وإسبانيا وبريطانيا. ولم يكن حال الولايات المتحدة أحسن، إذ فشلت المنظومة الصحية الأميركية في مواجهة الفيروس، ودفعت أميركا من الضحايا ما يفوق ما خسرته بشرياً في كل حروبها الحديثة. عيوب كثيرة عرّاها الفيروس داخل الدول منفردة، أو مجتمعة ضمن ما تسمّى الأسرة العالمية، ليس أقلها إقحام الفيروس في الحرب بين إدارة الرئيس الأميركي المنصرف دونالد ترامب والصين، أو ارتفاع منسوب العنصرية، بمختلف أشكالها وألوانها، في العالم. ثم تمكن الفيروس من إعادة العالم إلى بدايته الأولى، إلى ما قبل «شعوباً وقبائل لتعارفوا» حيث سادت «الأنا القومية»، وانشغلت كل دولة بإجراءات وقائية لحماية مواطنيها ومنع الفيروس من التفشي داخل برّها، وظهر العالم وكأنه جزر متباعدة، وليس عالما واحدا يتعايش في ظل شعارات برّاقة، من قبيل التضامن الدولي والأسرة العالمية الواحدة .. إلخ.

عرّى الوباء» المنظومة الأخلاقية التي تغطّت فيها دول وأنظمة عقودا طويلة. وليت الأمر توقف عند هذا الحد. هذا العالم الذي انقسم في مواجهة كورونا، عاد وانقسم، بل تفتت في معركة إيجاد لقاح مضاد للفيروس، وبدلاً من التضامن العالمي المزعوم، شهدنا أبشع المنافسات بين شركات أدوية عالمية تعاملت مع الجائحة بوصفها فرصة سانحة لجني مليارات الدولارات. ومع بدء الإعلان عن التوصل إلى لقاحات، تحولت المنافسة إلى حروب دعائية بين مختلف اللقاحات الأوروبية والر وسية والصينية والأميركية. وبينما كانت الأبحاث تعطي الأفضل لأحد هذه اللقاحات، كانت حرب التشويه تستعر مرة ضد اللقاح الصيني، وأخرى ضد اللقاح الروسي، حتى وصل الأمر إلى تشكيك أوروبي في اللقاح «أسترازينيكا - أكسفورد» البريطاني السويدي، وكشفت حرب اللقاحات، سيما في جانب التوزيع بين الدول، عن جانب آخر من «الأنانية القومية» إذ راحت الدول تتنافس للحصول على أكبر كميات من اللقاح، وزعمت الدول المصنّعة للقاحات الأولوية في الحصول على ما يكفي سكانها من لقاحات، وبينما راحت الدول الكبرى تتباهى بالأرقام المتصاعدة لأعداد مواطنيها الحاصلين على جرعات التطعيم، لا تزال الدول الفقيرة تتسول اللقاح من الدول والمنظمات الدولية. بل إن وثائق مسربة اطلعت عليها «بي بي سي» أظهرت أن دولاً غنية، من بينها بريطانيا، عرقلت رفع قدرات إنتاج اللقاحات في الدول النامية، وأن عدّة دول فقيرة طلبت المساعدة من منظمة الصحة العالمية، ولكن دولاً غنية (بريطانيا، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي) تحول دون تحقّق تلك المساعي.

وليت الأمر توقف عند هذا الحد، فجاحة الناس للقاح فتحت منافذ سوق سوداء للتجارة بلقاحاتٍ، بعضها حقيقي وأكثرها مزيف. عصابات تبيع في الصين، وتصدّر إلى العالم محلولاً ملحيا ومياها معدنية على أنهما لقاحات فيروس كورونا. وفي عالم الإنترنت المُظلم، فتحت نوافذ لبيع لقاحات فيروس كورونا مقابل ألف دولار للجرعة. بالنظر إلى الأشهر الماضية، منذ تفشّي الوباء، لا يبدو أن خطوة الوباء تقتصر على ما يحصده من أرواح بشرية، بل الأخطر من ذلك، ما كشفت عنه الجائحة من أمراض مزمنة في المنظومة الأخلاقية للبشرية.

«المُثَقَّفُ الخائن»

اسامة ابو ارشيد

بعيداً عن الخوض في التعاريف والمفاهيم لمصطلحي «الثقافة» و«المثقف»، فإن ظاهرة «المُثَقَّف الخائن» تحتاج وقفة حقيقية، ومنهجية واضحة في التعامل معها، تلك الفئة المحسوبة عَنَفاً على فضاء الثقافة والمثقفين، ممن تمالئ الطغيان والأنظمة القمعية وتبرّر لهم، ينبغي أن يتم لفظها وعدم التعامل معها باحترام. إنهم سحرة فرعون الذين لا يقلّون عنه إجراماً، سواء أكانوا يتلفعون بعباءة الدين أم الحداثة أم النخبة. ولأننا في زمن ابتذال المصطلحات والمفاهيم، ك«العالم» و«المفكر» و«الفقيه» و«الفيلسوف» و«الإعلامي» و«السياسي». إلخ، فإن مفهوم «المثقف» اليوم لا يقلّ ابتذالاً في أذهان العامة. بالنسبة لكثيرين، كل حامل شهادة جامعية «مثقف»، وكل كاتب مقالة «مثقف»، بل إن مهرّجي وسائل التواصل الاجتماعي يتم التعاطي معهم على أنهم «مثقفون». من ثمّ، فإن التحذير من تلك النوعيات بينهم التي تُسخّر هذه الصفة أو هذا اللقب للاسترزاق على حساب شعوبهم وضد مصالحها، بالتملّق للحاكم والنظام، يغدو من مهمات المثقف الحقيقي، أو من يصفه الفيلسوف الفرنسي، جان بول سارتر، «المُثقف الملتزم»، والذي ينشد الحرية بوصفها قيمة عليا، وهو مستعد لدفع ثمن ذلك، من باب مسؤوليته متقفا أصيلا.

دافع هذه السطور مقالة قرأتها لشخص يحمل أعلى الشهادات الأكاديمية، ويعمل في جامعات ومراكز دراسات عربية، وينشر مقالات أسبوعية. هو من الطراز الذي تقزّع مقالاته، في العادة، الدوغمائيين والإيديولوجيين. وإذا جلست إليه، أو قرأت له، فإنه حريص على أن يعطيك انطباعاً بأخزنه الحداثة والليبرالية والرصانة العلمية. ولكن ما أن وقعت كارثة إنسانية في بلاده، أزهقت بسببها أرواح أبرياء، وجذرها الأساس الفساد والمحسوبية، لا القضاء والقدر، حتى نشر مقالةً تطفح بالنفاق والتزلّف للزعيم الذي يُخَذِّلُهُ من حوله، في حين أنه هو منزّه عن الخطأ وعن الظلم والفساد. للأسف، ليس هذا الشخص حالة معزولة، بل هو جزء من ظاهرة واسعة، ممن يملكون مستوى من التردّي الأخلاقي لا يُضاهى، وقدرة وضيعةً على التواطؤ ضد الذات، بحيث يبررون ساحة المجرم الأكبر من جريمته، ويلصقونها بمن حوله من صغار أعوانه الذين اختارهم بنفسه بناء على معايير شرّيرة فاسدة. ولا يتوقف ترزّلم «المثقف الخائن» عند تنزيه الطاغية، بل إنه قد يتطرّف، إلى حد تحميل الضحية نفسها مسؤولية الإهمال وصنع مأسيها!

تجد نوعية بين أدعياء الثقافة وخونتها، ممن يزعمون إيمانهم المطلق بحرية الرأي والتعبير والحريات الشخصية في العقائد والأخلاق والاختيارات، وهم لا يتردّدون في نقد الدين أو منظومات القيَم، بل وحتى التجاوز مع الله جلّ جلاله ذاته، ورسوله الكريم، في الخطاب. ولكن، عندما يأتي الأمر إلى انتقاد صاحب هيلمان السلطة والسلطان والمسّ بمقامه، تراهم ينتفضون «غيرة» على أخلاق مُضَيَّعَةٍ، وتُنكر للجميل، وتصبح حرية التعبير والرأي قلة أدب وتجاوز حيث يحظر ذلك! وقد تنبه المفكّر السوري/ العربي، وأحد رواد التحذير من خطر الاستبداد على نهوض الأمم، عبد الرحمن الكواكبي، إلى خطر هؤلاء قبل أكثر من مائة وعشرين عاماً، وضمن ذلك في كتابه «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد». من بينهم «المُتَمَجِّدين»، أي طالبي القرب من المُستبِدّ، لا يعدون أن يكونوا «سماسرة» يتخذّهم المستبد «لتغرير الأمة باسم الدين، أو حب الوطن، أو توسيع المملكة، أو تحصيل منافع عامة، أو لغير ذلك من العناوين التي يمكن أن تحصل عليها في آخر النهار». لهذا السؤال ما يتبعه، فألفكرة ليست محصورة بأنّ أهل درعا استطاعوا الحفاظ على شكل معيّن من الحرية، وعلى حدّ كبير وواسع من الخلاص (المؤقت) من سيطرة نظام الأسد وقبضته الأمنية، بل هي إلى متى يمكنهم البقاء هكذا أولاً، وأيّ شكل من أشكال العلاقة مع الدولة يمكن لهم أن يطوّروا، بعدما عادوا إلى مجال سيطرتها الحيوي ثانياً، وهل يكفي الوقوف في ساحة المسجد العمري، ورفع علم الثورة والهتاف بأغانيها، أو في مقبرة الشهداء لنقرأ الفاتحة على أرواحهم ونجدد العهد والبيعة؟

سيقول قائلٌ إنّه لا فرق بين نظام الأسد (ومؤسساته الأمنية) والدولة، فالنظام هضم الدولة واستغرقها، وهذا صحيح، لكن هناك تطوّرات كثيرة حصلت خلال العقد الأخير من عمر سورية، لعلّ أهمها تحطّم هيبة هذا المنظومة مع تحطيم أول تمثال للأسد الأب في 25 مارس/ آذار 2011 في ساحة درعا المحطة. كذلك هناك احتلالٌ روسي حقيقي، تخضع له سورية بموجب اتفاقية موقّعة بين حكومتي بشّار الأسد والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، جاءت نتيجة رسالة استغاثة بعثها بشار مُستجدياً إنقاذه، وإنقاذ ما تبقى من نظامه المتهالك. وهناك، وهو الأهم، حالة التمرّد الشعبي العارمة، وكسر جدار الصمت وحالة الخوف في مملكة الأسد المتوحّشة، كما وصفها الفرنسي ميشال سورا ذات كتاب.

ما يجب البحث عنه بين أسطر قصّة صراع الوجود والبقاء هذه هو إمكانيّة الاستمرار من جهة، والبناء على هذه المكتسبات من جهة ثانية، للوصول إلى نقلة جديدة في العلاقة بين الناس والسلطة. هل استطاع أهل المنطقة هذه، أو غيرها من المناطق التي خرجت سنوات عن سيطرة نظام الأسد أن يبنوا مؤسسة حقيقية خارج إطار العُصبة أو الرابطة العائلية أو العشائرية أو المناطقية الضيّقة، هل استطاعوا أو حتى فكّروا بإنشاء أحزاب أو منظمات مجتمع مدني، كالجمعيات المهنية أو الحرفية أو حتى الخيرية الأهلية، هل حاولوا استثمار خطاب الاحتلال الروسي العلني عن تدخله لحماية مؤسسات الدولة من الانهيار، للضغط على النظام، من أجل فتح قنوات العمل السياسي أو المدني المنظّم؟

الإجابة عن هذا السؤال غاية في الأهمية لقياس نتائج هذه الثورة، ليس على العلاقة مع السلطة الحاكمة فقط، بل وعلى طبيعة العلاقات الاجتماعيّة ذاتها، وعلى طرائق التفكير الجمعيّة والفردية. ولتتضح الصورة أكثر، سنأخذ مثالاً واقعياً يهدف تشريح هذه البنى المعقدة، وذكر معلومات عن بعض المناطق، لا ينطوي على إطلاق أحكام قيمة، بقدر ما يسعى إلى إظهار حقيقة التطوّرات الحاصلة في بنية المجتمع، لمعرفة المغارم والمغانم التي تحصّلنا عليها بعد عقد من الثورة على الديكتاتورية.

اتّسمت محافظة درعا عملياً على أربع كتل أو قطاعات، بعد إعادة النظام السيطرة عليها، فكانت واحدة منها رخوةً لا قيادة مركزية فيها للقوى المجتمعية التي كانت تديرها قبل ذلك، وهذه هي المنطقة الشمالية الغربية والشمالية الوسطى من المحافظة، وتضمّ أكبر مدينتين بعد مدينة درعا، مركز المحافظة، وهما الصنمين ونوى. بعكس المنطقة الشرقية التي أصبح القرار فيها متركّزاً في مدينة بصرى الشام، وبعكس المنطقة الغربية التي مثلت مدينة طفس مركزها الحيوي، وعلى النقيض من درعا التي حافظت على صدارة المشهد الثوري أو المعارض، أيا كان الوصف الأنسب.

ولكن، يلاحظ أنّه على الرغم من وجود لجان مركزية في كلّ واحدة من هذه المدن الثلاث، وعلى الرغم من أنّ الذكرى العاشرة للثورة حدثٌ عظيمٌ لا يخصّ درعا البلد وحدها، ولا حتى حوران والجنوب، بل هو حدثٌ رمزي هائل، يخصّ سورية والسوريات والسوريين كلّهم، على الرغم من ذلك كله، لم نسمع أو نشاهد أي مشاركات حقيقيّة تماثل احتفالية درعا البلد بهذه المناسبة، ولولا خروج بعض المظاهرات في مدن وقرى متفرقة، مثل الحراك والكرك الشرقي والجيزة وتل شهاب وجاسم، لظنّنا أنّ المحافظة تخلّت عن ثورتها بذكراها العاشرة. فهل عدمت تلك اللجان المركزية وسائل التواصل في ما بينها، لتنتحد جهودها بهذا الأمر، أم أنّ الخلافات والإيديولوجيات التي كانت تحكم الفصائل المسلّحة قبل الانهيار ما زالت هي ذاتها السائدة في المنطقة؟

هذا المؤشر خطير للغاية، فالقوى المجتمعية في هذه المناطق لم تستطع أن تبني مؤسسات تدير شؤونها، لا في مرحلة السيطرة الفعلية السابقة، ولا في المرحلة الحالية التي أعقبتها. بقيت إدارة هذه المناطق مبنيةً على الطريقة القديمة ذاتها، أي على جهود تجميعية لأفراد بارزين من أصحاب الحضور العسكري أو المدني، ومن بعض الوجهاء المحليين، وهؤلاء لا يمكن التعويل عليهم لمواجهة مؤسسة أمنيّة متجذّرة منذ ستّين عاماً ونَيّف، وتمتلك موارد دولة (مهما كانت أو أصبحت فقيرة) وإمكاناتها وأجهزتها. ببساطة، هؤلاء أفراد، والأفراد يموتون. وفي هذا الظرف، هم مستهدفون بطبيعة الحال من النظام، ومن بعض المتطرفين من بقايا تنظيمي الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة، حلفاء النظام غير المعلنين.

> بناء مؤسسات وإيجاد آليات للعمل المنظّم ليس ترفاً ولا تزيّداً، إنه ضرورة مُلحّة للأزمة، وإن كانت غير كافية بحدّ ذاتها

بناء مؤسسات وإيجاد آليات للعمل المنظّم ليس ترفاً ولا تزيّداً، إنه ضرورة مُلحّة لازمة، وإن كانت غير كافية بحدّ ذاتها، لكنّها أولى خطوات الطريق إلى قطف ثمار الثورة وحصاد موسم الرفض والاحتجاج والخروج من ربقة طوق الاستبداد. لا يمكن أن نستفيد من هذه التضحيات الهائلة من دون مؤسّسات تترجمها إلى مكاسب سياسية، ولا يمكن أن نصنع التغيير في البنى المجتمعية، من دون أن نصنع آليات عمله وقواعد ضبطه وأدوات تنفيذه. وهذا كلّه يحتاج لبناء مؤسسات بهياكل تتناسب وطبيعة الواقع، وإلى إيجاد بُنى مؤسساتية وطرائق عمل مستدامة، تراكم الجهد وتنقله من مستوى الفعل الفردي ورد الفعل إلى مستوى البيروقراطية المؤسّسية المنتظمة القادرة على البقاء والاستمرار والتطوّر بمعزل عن الأفراد.

من هنا، تأتي الإجابة عن سؤال المقال الرئيس، ماذا بعد؟ والإجابة تكمن في جملة واحدة، التخطيط الاستراتيجي المبني على قراءة مستنيرة للواقع والإمكانات والفرص والتحدّيات والعقبات. وهنا يأتي دور أبناء المنطقة المقيمين خارج سورية، والذي يحتاج مقالاً آخر للحديث عنه، وإلا سيتكرر السؤال باستمرار، ولكن ماذا بعد؟

(كاتب سوري في برلين)

درعا تجدّد العهد... لكن ماذا بعد؟

حسان الأسود

لم يكن مفاجئاً للمراقبين عن كثب الحضور القوي لأبناء درعا في احتفالية الذكرى العاشرة لثورة 18 آذار، السورية المجيدة، فدرعا البلد هي مهد الثورة، وعلى ثراها ارتقى في أول يوم منها شهيدان، محمود الجوابرة وحسام عياش، ولم تتوقّف مسيرة الشهداء. ومن الإنصاف أن تتمّ المقارنة بين احتفالية درعا التي استعاد نظام الأسد السيطرة عليها في منتصف عام 2018، بمساعدة حلفائه الروس، مع احتفالية غيرها من المدن المماثلة، كالقنيطرة أو دوما أو حرستا أو حلب الشرقية حتى، وليس مع احتفالية مُدن لا تزال خارج سيطرته مثل أعزاز أو الباب أو القامشلي.

السؤال الذي يتجاوز أساليب المديح والغناء والاعتزاز والفخار، يجب أن يغوص في أعماق المستقبل. يومٌ مُشرق من أيام الثورة السورية، نعم وبكل تأكيد، لكن ما النتيجة التي يمكن أن نحصل عليها في آخر النهار؟ لهذا السؤال ما يتبعه، فألفكرة ليست محصورة بأنّ أهل درعا استطاعوا الحفاظ على شكل معيّن من الحرية، وعلى حدّ كبير وواسع من الخلاص (المؤقت) من سيطرة نظام الأسد وقبضته الأمنية، بل هي إلى متى يمكنهم البقاء هكذا أولاً، وأيّ شكل من أشكال العلاقة مع الدولة يمكن لهم أن يطوّروا، بعدما عادوا إلى مجال سيطرتها الحيوي ثانياً، وهل يكفي الوقوف في ساحة المسجد العمري، ورفع علم الثورة والهتاف بأغانيها، أو في مقبرة الشهداء لنقرأ الفاتحة على أرواحهم ونجدد العهد والبيعة؟

سيقول قائلٌ إنّه لا فرق بين نظام الأسد (ومؤسساته الأمنية) والدولة، فالنظام هضم الدولة واستغرقها، وهذا صحيح، لكن هناك تطوّرات كثيرة حصلت خلال العقد الأخير من عمر سورية، لعلّ أهمها تحطّم هيبة هذا المنظومة مع تحطيم أول تمثال للأسد الأب في 25 مارس/ آذار 2011 في ساحة درعا المحطة. كذلك هناك احتلالٌ روسي حقيقي، تخضع له سورية بموجب اتفاقية موقّعة بين حكومتي بشّار الأسد والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، جاءت نتيجة رسالة استغاثة بعثها بشار مُستجدياً إنقاذه، وإنقاذ ما تبقى من نظامه المتهالك. وهناك، وهو الأهم، حالة التمرّد الشعبي العارمة، وكسر جدار الصمت وحالة الخوف في مملكة الأسد المتوحّشة، كما وصفها الفرنسي ميشال سورا ذات كتاب.

ما يجب البحث عنه بين أسطر قصّة صراع الوجود والبقاء هذه هو إمكانيّة الاستمرار من جهة، والبناء على هذه المكتسبات من جهة ثانية، للوصول إلى نقلة جديدة في العلاقة بين الناس والسلطة. هل استطاع أهل المنطقة هذه، أو غيرها من المناطق التي خرجت سنوات عن سيطرة نظام الأسد أن يبنوا مؤسسة حقيقية خارج إطار العُصبة أو الرابطة العائلية أو العشائرية أو المناطقية الضيّقة، هل استطاعوا أو حتى فكّروا بإنشاء أحزاب أو منظمات مجتمع مدني، كالجمعيات المهنية أو الحرفية أو حتى الخيرية الأهلية، هل حاولوا استثمار خطاب الاحتلال الروسي العلني عن تدخله لحماية مؤسسات الدولة من الانهيار، للضغط على النظام، من أجل فتح قنوات العمل السياسي أو المدني المنظّم؟

الإجابة عن هذا السؤال غاية في الأهمية لقياس نتائج هذه الثورة، ليس على العلاقة مع السلطة الحاكمة فقط، بل وعلى طبيعة العلاقات الاجتماعيّة ذاتها، وعلى طرائق التفكير الجمعيّة والفردية. ولتتضح الصورة أكثر، سنأخذ مثالاً واقعياً يهدف تشريح هذه البنى المعقدة، وذكر معلومات عن بعض المناطق، لا ينطوي على إطلاق أحكام قيمة، بقدر ما يسعى إلى إظهار حقيقة التطوّرات الحاصلة في بنية المجتمع، لمعرفة المغارم والمغانم التي تحصّلنا عليها بعد عقد من الثورة على الديكتاتورية.

اتّسمت محافظة درعا عملياً على أربع كتل أو قطاعات، بعد إعادة النظام السيطرة عليها، فكانت واحدة منها رخوةً لا قيادة مركزية فيها للقوى المجتمعية التي كانت تديرها قبل ذلك، وهذه هي المنطقة الشمالية الغربية والشمالية الوسطى من المحافظة، وتضمّ أكبر مدينتين بعد مدينة درعا، مركز المحافظة، وهما الصنمين ونوى. بعكس المنطقة الشرقية التي أصبح القرار فيها متركّزاً في مدينة بصرى الشام، وبعكس المنطقة الغربية التي مثلت مدينة طفس مركزها الحيوي، وعلى النقيض من درعا التي حافظت على صدارة المشهد الثوري أو المعارض، أيا كان الوصف الأنسب.

ولكن، يلاحظ أنّه على الرغم من وجود لجان مركزية في كلّ واحدة من هذه المدن الثلاث، وعلى الرغم من أنّ الذكرى العاشرة للثورة حدثٌ عظيمٌ لا يخصّ درعا البلد وحدها، ولا حتى حوران والجنوب، بل هو حدثٌ رمزي هائل، يخصّ سورية والسوريات والسوريين كلّهم، على الرغم من ذلك كله، لم نسمع أو نشاهد أي مشاركات حقيقيّة تماثل احتفالية درعا البلد بهذه المناسبة، ولولا خروج بعض المظاهرات في مدن وقرى متفرقة، مثل الحراك والكرك الشرقي والجيزة وتل شهاب وجاسم، لظنّنا أنّ المحافظة تخلّت عن ثورتها بذكراها العاشرة. فهل عدمت تلك اللجان المركزية وسائل التواصل في ما بينها، لتنتحد جهودها بهذا الأمر، أم أنّ الخلافات والإيديولوجيات التي كانت تحكم الفصائل المسلّحة قبل الانهيار ما زالت هي ذاتها السائدة في المنطقة؟

هذا المؤشر خطير للغاية، فالقوى المجتمعية في هذه المناطق لم تستطع أن تبني مؤسسات تدير شؤونها، لا في مرحلة السيطرة الفعلية السابقة، ولا في المرحلة الحالية التي أعقبتها. بقيت إدارة هذه المناطق مبنيةً على الطريقة القديمة ذاتها، أي على جهود تجميعية لأفراد بارزين من أصحاب الحضور العسكري أو المدني، ومن بعض الوجهاء المحليين، وهؤلاء لا يمكن التعويل عليهم لمواجهة مؤسسة أمنيّة متجذّرة منذ ستّين عاماً ونَيّف، وتمتلك موارد دولة (مهما كانت أو أصبحت فقيرة) وإمكاناتها وأجهزتها. ببساطة، هؤلاء أفراد، والأفراد يموتون. وفي هذا الظرف، هم مستهدفون بطبيعة الحال من النظام، ومن بعض المتطرفين من بقايا تنظيمي الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة، حلفاء النظام غير المعلنين.

> بناء مؤسسات وإيجاد آليات للعمل المنظّم ليس ترفاً ولا تزيّداً، إنه ضرورة مُلحّة للأزمة، وإن كانت غير كافية بحدّ ذاتها

بناء مؤسسات وإيجاد آليات للعمل المنظّم ليس ترفاً ولا تزيّداً، إنه ضرورة مُلحّة لازمة، وإن كانت غير كافية بحدّ ذاتها، لكنّها أولى خطوات الطريق إلى قطف ثمار الثورة وحصاد موسم الرفض والاحتجاج والخروج من ربقة طوق الاستبداد. لا يمكن أن نستفيد من هذه التضحيات الهائلة من دون مؤسّسات تترجمها إلى مكاسب سياسية، ولا يمكن أن نصنع التغيير في البنى المجتمعية، من دون أن نصنع آليات عمله وقواعد ضبطه وأدوات تنفيذه. وهذا كلّه يحتاج لبناء مؤسسات بهياكل تتناسب وطبيعة الواقع، وإلى إيجاد بُنى مؤسساتية وطرائق عمل مستدامة، تراكم الجهد وتنقله من مستوى الفعل الفردي ورد الفعل إلى مستوى البيروقراطية المؤسّسية المنتظمة القادرة على البقاء والاستمرار والتطوّر بمعزل عن الأفراد.

من هنا، تأتي الإجابة عن سؤال المقال الرئيس، ماذا بعد؟ والإجابة تكمن في جملة واحدة، التخطيط الاستراتيجي المبني على قراءة مستنيرة للواقع والإمكانات والفرص والتحدّيات والعقبات. وهنا يأتي دور أبناء المنطقة المقيمين خارج سورية، والذي يحتاج مقالاً آخر للحديث عنه، وإلا سيتكرر السؤال باستمرار، ولكن ماذا بعد؟

(كاتب سوري في برلين)

من متون البشري على هوامش الاستبداد

سيف الدين عبد الفتاح

لا يزال النظام الغبي الفاشي والغاشم الطاغي في مصر يمارس أوضح علامات غبائه وغشمه. وقد جاء المقال السابق للكاتب في «العربي الجديد» (12/ 3/ 2021) على حبس هذا النظام صحافيا نابها. وكان يمكن له، لو استطاع أن يسكّن نفسه ضمن خانة الأنظمة الاستبدادية التي تتمتع ببعض الذكاء، أن يكسب نقاطا في ساحة التعبير المناسب، إلا أنه بصرّ على إدمان لغة العنف الباطشة، سواء كان هذا العنف رمزيا أم ماديا. ومن علامات عدم توفيقه كذلك أنّا يهتم بفقدان القاضي الكبير والفقيه الجليل الحكيم، طارق البشري؛ فيما ينصرف إلى الاهتمام بسفاسف الأمور وخفّة الحوادث وتوافه الأشياء؛ بل مر هذا الحدث الجلل دون أن يرد أدنى اهتمام من هذا النظام الفاشي على المستوى الرسمي؛ ليُسكن نفسه، بغبائه الشديد وطغيانه العتيد، ضمن أغبى النظم فاشية وغشما وغباء.

ومن المهم، في نهاية استعراض القراءة التتبعية لنصّ عبد الرحمن الكواكبي «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد»، وقد وصل صاحب هذه المقالة إلى المحطة الأخيرة في تشخيص الظاهرة الاستبدادية وطرائق التخلص منها، التوقف عند حكمة الحكيم، طارق البشري، حينما يكتب «المتون على هوامش الاستبداد»؛ وهو الداعي الى تأسيس علم لا يقل أهمية عن علم السياسة، وهو علم الاستبداد، لفهم أسبابه وقابليات؛ وتشريحه وتفكيكه؛ والتعرّف على مواجهته وسبل التخلص منه. يقول الحكيم البشري «من معالم الاستبداد أن تنتقل الدولة من كونها تعبيرا عن جماعة وإدارة للحكم بين الناس إلى التمركز حول شخص الحاكم، والتعبير عن مصالح نخبة ضيقة من بطانته، دونما اعتبار للناس ومصالح المواطنين. وتعني شخصنة الدولة أن النظام السياسي بمؤسساته يتحول من نظام قانوني يناط به الفصل بين الناس بالعدل وإدارة دولاب الحكم، إلى الاندماج في المؤسسات القائمة على التنفيذ المحض لإرادة الحاكم المستبد».

وفي إطار تصوّرات النظام القانوني وتوظيفه في هذا النظام المشخصن «تسود في هذا النظام التفسيرات والاجتهادات التي تدعم الوضع القائم، وتخرغ الدلالات القانونية المرتبطة بعمومية القاعدة القانونية وتجريدها، فتفرغ القانون من هذا المحتوى الموضوعي ليصير ذلك مؤدى شخصيا ومشخصنا لصالح أفراد بعينهم ذوي علاقات شخصية برأس الدولة ومن يحيطون به. وعندما ينظر الباحث في خريطة الأنشطة الأهلية أو المؤسسات الشعبية والمدنية، ويدرس مدى وإمكانات حركتها حركة ذاتية فعالة وحرة ومؤثرة في المجتمع بدون قمع لها من جانب الدولة، علينا ألا نستغني المبادئ القانونية المجرّدة، وإنما يتعين علينا أن ننظر إلى المقاد والمؤدى الواقعي الذي صارت مؤسسات الدولة تتبعه في تطبيق هذه المبادئ والنظم والقوانين، وفق توازنات القوة السياسية والهيمنة الشخصية على مقدرات الأمة».

المستبد القائم على الدولة المتشخصنة المتبددة «لا تربطه عائلة قبلية ولا نقابة أو جماعة دينية ولا حزب سياسي أو طبقة اجتماعية، وهو يسيطر بذاته على مفاتيح السلطة، وهو يتقلب على ضغط عمال الدولة عليه بأن يشخصن الفئة المحيطة به من العاملين معه بإبقائهم في وظائفهم أطول مدة ممكنة، بحيث تحل العلاقات الشخصية محل علاقات العمل الموضوعية، والمهم أنه لا يقوم من خارج إطار أجهزة الحكم ما يكون ذا تأثير عليه، ولا تقوم أية ما للتبادل والتأثير معه إذا بقيت خارج إطار السلطة والوظائف الرسمية. والدولة هنا منغلقة من دون أية تفاعلات لعلاقة بينها وبين أية قبيلة أو طبقة أو دين أو طائفة؛ ومن ثم يحق أن يوصف هذا النظام بانه ليس له مثيل في نظم التاريخ الحديث، إلا ما ندر».

> نظام لا يهتم بفقدان القاضي طارق البشري؛ وينصرف إلى الاهتمام بسفاسف الأمور

ومن مواصفات النظام المتشخصن أنه «منغلق، لا ينفتح على خارج ذاته، ولا تقوم آلية ما لإجراء أي تعديل فيه أو تجديد، وأي تعديل أو تنويع فيه إنما يرد بطريقة «الاستنساخ السياسي»، ونحن نعلم أن الاستنساخ البشري إما يكون بتخليق خلايا من جسم حي لتكوين جسم حي آخر يخلف المستنسخ الأول ولا يحمل فقط خصائصه وإنما هو أيضا يحمل عمره ومدى القدم الذي كان عليه الأصل حالة الاستنساخ، أي إن هذا المُنشأ الجديد لا يكون صبيا ولا شابا، وإنما يولد في عمر من أخذت منه الخلية. ومن ثم فلا تقوم في النظام المتشخصن أية قدرة ولا إمكانية على التجديد الذاتي، إنما يشكل فقط حالة من حالات الاستبقاء، بأي ثمن وبأي مقابل. وإن واحدا من أسباب الشخصنة هو طول مكوث الشخص في قمة العمل العام بذات سلطاته وصلاحياته وبغير تحدٍ يلقاه».

(كاتب مصري)

العراق والمسار العقبل الصعب

فارس الخطاب

في مقال نشره معهد السلام الأميركي (USIP) في 17 مارس/ آذار الحالي، بعنوان «يواجه العراق تحدّيات كبيرة في مجال الحكم.. هل يمكن أن تساعد اللامركزية؟»، يرى كاتباه، جوشوا ليفكويتز ويوسف كالبان، أن «هناك حاجة إلى إصلاحات أكثر أهمية إذا كان المشرّعون العراقيون سيكونون أكثر عرضةً للمساءلة أمام مجتمعاتهم وخزائنهم المتضائلة». ويأتيان «على محاولات العراق الفاشلة لتطوير حوكمة شاملة حقًا». ولكن ما يقدّمه المعهد، من خلال هذه المقالة، ربما يذهب باتجاه يتوافق مع رغبات الإدارة الأميركية الحالية، ليس بالصيغة التي طُرحت من خلال مشروع بايدن لتقسيم العراق إلى ثلاثة أقاليم، إنّان كان نائبا للرئيس الأسبق أوباما، بل عبر بوابة اللامركزية وإعادة تقسيم الدوائر لتمثيل أكبر في صنع القرار والمشاركة في تصميم الميزانيات المحلية. ويرى المقال أن «هذا الجهد يمكّن من توفير خدمة أفضل وتخصيص الموارد في مناطقهم، فضلاً عن المساهمة في الاستقرار على المدى الطويل. ويمكن أن يقلل هذا من الصراع قصير المدى بين المجتمعات المتخاصمة التي تتنافس حاليًا على الوصول إلى الموارد والوظائف العامة».

ما ذهب إليه، أو لنقل ما يرجّحه معهد السلام، وهو معهد أسسه الكونغرس الأميركي عام 1984، لا يمكن أن يكون حلاً لقضايا العراق وأزماته؛ لماذا؟ لأن الأمر ببساطة لا يرتبط بمشكلات بين مكوّنات الشعب العراقي، بل لأن ظروف العراق المتوترة والقلقة مردّها أسباب كثيرة، ليس منها على وجه التحديد التنافس بين «المجتمعات المتخاصمة»، كما سماها المقال، بل لابتعاد الحكومة المركزية عن تحقيق الشفافية والنزاهة، ولتسييد الجماعات المسلحة الأدوار المهمة في عمليات صنع القرارات، وللتقسيم الوزارات والمناصب والوظائف الحكومية، العسكرية والأمنية والمدنية والدبلوماسية، بين الأحزاب السياسية التي تتعامل مع هذه المهام وكأنها غنائم توزّع على قادتها وأتباعها، وانتشار الفساد ليصبح هو الأساس، فيما تعد النزاهة استثناء، ناهيك عن حالات الاختفاء القسري والإعدامات وغياب العدالة، والتعامل على أساس طائفي وعرقي مع مكوّنات الشعب العراقي، أي تعامل الحكومة والجماعات المسلحة، وليس مكونات الشعب العراقي في ما بينها.

> ألغى النموذج السيئ للنظام السياسي في العراق كل معنى لحوكمة الدولة الرشيدة والشفافية

ألغى النموذج السيئ للنظام السياسي في العراق كل معنى لحوكمة الدولة الرشيدة والشفافية، حتى بات الشعب العراقي لا يثق بما يمكن أن تعد به السلطات، لأن المشاهد التي رسخت في أذهان الجيل الجديد لا يمكن أن تجعل لشعارات ما بعد 2003 من سبيل للتصديق أو لبناء الآمال عليها، فالجيل الجديد عانى من تسميم المناهج التعليمية، وتكريس الطائفية واقعا ثقافيا واجتماعيا وسياسيا، كما عانى من الإرهاب بكل راياته، بدءاً من تنظيمي القاعدة وداعش الإرهابيين، وانتهاءً بمليشيات ولائية تحمل رايات وصفات محمية بموجب «القانون» العراقي.

خلال حوار «المسار» الثاني بين الولايات المتحدة وأوروبا والعراق في برلين، في مارس/ آذار 2020 واستمر حتى ديسمبر/ كانون الأول 2020، والذي جمع خبراء من الولايات المتحدة وأوروبا والعراق في سلسلة من ورش العمل، لتحديد السياسات للمساعدة في معالجة أزمات العراق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وضع الخبراء قائمةً بالتحدّيات التي تواجه العراق، منها احتجاجات واسعة النطاق مناهضة للحكومة، الأمن المضطرب ونشاط الميليشيات المزعزع لاستقرار العراق، تدهور الأوضاع الاقتصادية، تفاقم الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية لوباء كوفيد 19، الفساد، وغيرها.

وخلال فترة امتدّت لأكثر من خمسة أشهر، قدّم الخبراء أراءهم في التدابير الواجب اتخاذها لتحسين كفاءة الخدمة المدنية، كحشد الشباب، والل

ما بين «المشتركة» و«الموحدة» من اتصال وانفصال

سعيد زيداني

ثلاثة أسباب متداخلة أدت إلى انشطار القائمة العربية الموحدة (الموحدة) عن القائمة المشتركة (المشتركة) قبيل الانتخابات البرلمانية الأخيرة في إسرائيل: أولا، تنزع «الموحدة» نحو تمثيل الفلسطينيين المحافظين اجتماعيًا ودينيًا، بينما تنزع «المشتركة»، وإنْ بدرجات متفاوتة (حسب منطلقات كل من مركباتها) نحو تمثيل الفلسطينيين الليبراليين اجتماعيًا ودينيًا. هاتان النزعتان المتنافستان تفسّران، إلى حد بعيد، حدّة الخلاف بين «الموحدة» المحافظة من طرف، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة من الطرف الآخر، نظرًا إلى اعتبارها (أي الجبهة) الأكثر ليبرالية اجتماعيًا، والأكثر علمانية من الناحية الدينية من بين شركائها في القائمة المشتركة. ثانيا، تنزع «الموحدة» نحو توهين علاقة الربط بين القضايا المطلبية، خصوصا الحارقة منها، للفلسطينيين داخل إسرائيل والقضايا السياسية/ الوطنية العليا للفلسطينيين عمومًا، بينما تنزع «المشتركة»، وإنْ بدرجات متفاوتة (حسب منطلقات كل من مركّباتها) نحو تمتين علاقة الربط بين هذين النوعين من القضايا. ثالثا، تؤكد «الموحدة» على الإبقاء على مسافة واحدة من المعسكرين المتنافسين على الحكم في إسرائيل، معسكر اليمين واليمين المتطرّف الذي يقوده نتنياهو ومعسكر المركز واليسار الذي يقوده يائير ليبيد، مع انعطاف نحو المعسكر الأول؛ بينما تنجذب «المشتركة»، وإن بدرجات متفاوتة (حسب منطلقات كل من مركباتها)، نحو المعسكر الثاني. وفي هذا الشأن، فإن حزب التجمع الوطني الديمقراطي هو الأكثر نفورًا من بقية شركائه في المشتركة.

من نافل القول، وتكرار للمعنى، أن تقول، وهو ما تقوله وتكرّر قوله «الموحدة»، علنا وجهرًا، بأنك ذاهب إلى الكنيست لغرض التأثير. فالتأثير هو ما تسعى إليه القوائم/ الأحزاب السياسية كلها، في إسرائيل، كما في غيرها من الدول المصنفة ديمقراطية. هذا سر وجودها. وإذا كان الأمر كذلك، فإن السؤال هو: ما هو نوع التأثير المقصود والمنشود الذي تسعى إليه «الموحدة» من ولوجها أروقة الكنيست الـ 24؟ وللتذكير، رفعت القائمة المشتركة، قبل انشطار «الموحدة» عنها شعار التأثير، وكان المقصود والمنشود وقتها، كما نعرف جيدًا، إسقاط نتنياهو عن سدة الحكم بسبب عنصريته المفرطة، والتي توّجت بسن «قانون القومية» في صيف العام 2018. من الواضح لي، على الأقل، أن شعار التأثير الذي تلوّح به وتروّجه «الموحدة» يعني شيئا واحدًا ومحدّدًا: تحقيق إنجازات عينية للفلسطينيين داخل إسرائيل، تتجلى بزيادة الميزانيات والمخصّصات وتحسين مستوى الخدمات، كما وتتجلى بجدّية (وإلحاح) المعالجات للقضايا الحارقة التي يعانون منها، مثل الجريمة المنظّمة، والضائقة السكنية الخانقة، وعشرات آلاف البيوت المهدّدة بالهدم، بسبب عدم الترخيص، وعشرات القرى منزوعة الاعتراف، وبالتالي منزوعة الخدمات الأساسية، في النقب. ولكن لشعار التأثير الذي تلوّح به وتروّجه الموحدة بعدًا أو وجهًا آخر، نظرًا إلى اقترانه بشعار الواقعية السياسية الملوّح به والمروّج أيضًا. وليس مصادفةً أن الشعارين مدمجان في شعار واحد ينادي «بواقعية التأثير والتغيير». هذا البعد أو الوجه الآخر للتأثير يتطلب، من بين أشياء أخرى، توهين علاقة الربط بين القضايا المطلبية لفلسطينيي 1948 والقضايا السياسية/ الوطنية العليا للفلسطينيين عمومًا، ذلك التوهين الذي يتطلب بدوره إخراج القضايا السياسية/ الوطنية العليا للفلسطينيين عمومًا من حيز المساومات بين الكتل البرلمانية (بوضعها على الرفّ أو بترحيلها الى ساحة العمل أو النضال خارج أروقة البرلمان). هناك مقايضة مضمرة أو ضمنية من نوع ما إذن. وعصب هذه المقايضة، على ما يبدو، هو التالي: لغرض المساومات بين الكتل البرلمانية، سقف أعلى للقضايا المطلبية، خصوصا الحارقة منها (مجال التأثير المقصود والمنشود)، مقابل سقف أدنى للقضايا السياسية/ الوطنية الفلسطينية العليا.

ولكن مثل هذه المقايضة المضمرة أو الضمنية، على أهميتها أو خطورتها، لا تفسّر وحدها أو بمفردها ما يحكى عن «غزل» بين «الموحدة» ومعسكر اليمين واليمين المتطرّف الذي يقوده نتنياهو. فهناك أكمة أخرى، وهناك ما وراءها أيضًا: هناك قدر غير قليل من التوافق حول أمور إجتماعية/ دينية بين «الموحدة»، المحافظة اجتماعيًا ودينيًا، ومعسكر أحزاب اليمين، المحافظ بدوره اجتماعيًا ودينيًا، والذي يقوده نتنياهو. في مثل هذه الأمور الاجتماعية/ الدينية، قضايا المثليين والزواج المدني مثلًا، فإن «الموحدة» أكثر توافقًا مع حزب شاس أو حزب «يهدوت هتوراه» منه مع الجبهة ذات النزعة الليبرالية العلمانية غير الخافية.

ما قيل أعلاه عن بعض منطلقات «الموحدة» لا يعني أو ينتج عنه أنها عازمةٌ على التوصية على نتنياهو مرشحًا لرئاسة الحكومة، أو على تقديم دعم جارف من الخارج لحكومةٍ قد يكلف بتشكيلها بعد الانتخابات للكنيست ال 24. ما قيل أعلاه يفسّر، جزئيًا على الأقل، شعار المسافة الواحدة، قربًا أو بعدًا، من المعسكرين المتنافسين على الحكم في إسرائيل. وفي هذا الصدد، يجب ألا يغيب عن الأذهان المتوقدة لحظة واحدة بأن المسافة الواحدة بين المعسكرين المتنافسين على الحكم في إسرائيل تصبّ بشكل أو بآخر، في صالح معسكر اليمين واليمين المتطرّف الذي يقوده نتنياهو. وهذا ما يفهمه الفرقاء المعنيون كافة.

أما «المشتركة»، وبكل مركباتها، فبعيدة كل البعد عن، ونافرة كل النفور من، معسكر اليمين، المتطرّف قوميًا والمحافظ إجتماعيا/ دينيًا، وذلك بسبب مواقفه وممارساته (أي اليمين) النافية للثوابت الوطنية الفلسطينية من ناحية، كما بسبب فائض عنصريته تجاه فلسطينيي 48 من ناحية أخرى. أضف الى ذلك، تلك النزعة الليبرالية الاجتماعية/ الفكرية الغالبة للأحزاب التي تنضوي تحت سقف «المشتركة»، خصوصا بعد انشطار «الموحدة» عنها، تلك النزعة الليبرالية التي تزيد من نفورها من ذلك اليمين. لهذه الأسباب الرئيسة الثلاثة، لا تستطيع «المشتركة» أن تكون على مسافة واحدة من المعسكرين المتنافسين على الحكم في إسرائيل، وإن كان عليها، في اعتقادي، أن تعرف كيف تحافظ على «القدر المعقول» من المسافة من معسكر المركز/ اليسار الصهيوني. والقدر المعقول من المسافة، كما أفهم، يتطلب أساسًا عدم التسرّع في التوصية على أي مرشّح للمعسكر المذكور لغرض تشكيل الحكومة الإسرائيلية المقبلة. والسبب الرئيس: أي مرشّح للمعسكر المذكور سوف يكون متحالفًا، لغرض تشكيل الحكومة، مع أحزاب يمين معروفة تقليديًا بعنصريتها تجاه الفلسطينيين في إسرائيل من ناحية، وبرفضها لأي من الثوابت الوطنية الفلسطينية من الناحية الأخرى.

وأخيرًا، أعد رأسي، حين تعد الرؤوس، من أنصار القائمة المشتركة، على الرغم من التحفظات على أدائها خلال الفترة الماضية، تحفظات يمكن إجمالها بالتالي: غياب الحد الأدنى اللازم من التنسيق بين مركباتها، عدم قيامها بتنظيم (وتمكين) المجتمع الذي تمثله بالقدر الكافي أو المقنع، عدم اهتمامها بإعادة بناء لجنة المتابعة العليا على أسس ديمقراطية، وتوزيع الأدوار معها، عدم وضع برنامج عمل سياسي ونضالي مفصّل، متفق عليه وملزم لجميع المركبات، نزعة جامحة لقيادات الأحزاب المركبة نحو نجوميةٍ كانت على حساب العمل الجماعي المنسّق والمنظم، وانزلاقها إلى التوصية المتسرّعة وشبه المجانية على بني غانتس مرشّحا لرئاسة الحكومة. ولكن على الرغم من هذه التحفظات وغيرها، يدخل في ميزان حسناتها أنها رفعت من شأن الفلسطينيين داخل إسرائيل، احتضنت تعدّديتهم السياسية والدينية/ الاجتماعية، ودافعت عن حقوقهم المدنية والجمعية، وعملت على تمتين العلاقة مع بقية الشعب الفلسطيني، سواء في المناطق المحتلة عام 1967 أو في بلدان اللجوء والشتات. وفوق ذلك كله، وبفضل قوتها البرلمانية الوازنة، عبرت عن الثقل السياسي للجمهور الذي مثّلته، ذلك الثقل الذي لم يعد ممكنًا تجاهله أو تجاهل ما قد يتبعه على مستوى إعادة رسم الخريطة الحزبية/ السياسية في إسرائيل، وبالشكل الذي يأخذ حقوق المواطنين الفلسطينيين وهواجسهم بقدر أكبر من الجدّية والاهتمام.

وختامًا، حاول هذا المقال تحديد (وعرض) نقاط التلاقي والتجافي، الاتفاق والاختلاف، بين القائمتين، المشتركة والموحدة، لانتخابات الكنيست ال 24 في إسرائيل. كما حاول إلقاء بعض الضوء على كل من مآثر «المشتركة» ونقائصها خلال الفترة الماضية، وذلك من دون إخفاء انحيازي لـ «المشتركة» الجديدة، ذلك الانحياز الذي لا يتنافى، في اعتقادي، مع الفرح بنجاح «الموحدة»، وقد أفلحت في اختراق حاجز نسبة الحسم، ففي نجاحها بعض التعويض عن خسارة انشطارها عن «المشتركة»، من حيث عدد المقاعد التي تبقى للقائمتين الفلسطينيتين في الكنيست الـ 24.

(كاتب وأكاديمي فلسطيني)

> «المشتركة»، وبكل مركباتها، بعيدة كل البعد عن، ونافرة كل النفور من، معسكر اليمين، المتطرّف قوميًا
>
> في نجاح «الموحدة» بعض التعويض عن خسارة انشطارها عن «المشتركة»، من حيث عدد المقاعد التي تبقى للقائمتين الفلسطينيتين في الكنيست

الأردن... إصلاح يستفيق بعد قطع الأكسجين

مهند مبيضين

عقب لقاء جمع العاهل الأردني، عبدالله الثاني، يوم 23 مارس/ آذار الجاري، برئيس مجلس النواب ورؤساء لجان في المجلس، تمّ التأكيد على «المضي في مراجعة التشريعات الضرورية، وأبرزها قوانين الانتخاب والأحزاب والإدارة المحلية». لاحقاً للقاء، دبّت الروح لدى النخب السياسية، وبتصريحات مختلفة عن ضرورة تعديل تلك القوانين، وهو أمر أكّده رئيس مجلس النواب، عبد المنعم العودات. وبدأ الحديث داخل «مطبخ القرار» عن حوار وطني عام يقود إلى توافق وطني على قوانين الإصلاح السياسي: الانتخاب والأحزاب والإدارة المحلية.

تزامن هذا الحديث مع صعود التفكير بضرورة التوافق على هذه القوانين، بصيغة مؤتمر وطني، أو ميثاق وطني على غرار تجربة الميثاق الوطني العام 1991، وهو ما يُفضي إليه ضمناً تصريح رئيس مجلس النواب بمقولة «الحوار الوطني». ويأتي ذلك كله في ظل وصف الإصلاح السياسي في الأردن بأنه وئيد بل شبه جامد، ويعاني من اختلالات، حتّى الانتخابات النيابية التي جرت في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي طاولها نقد كثير، ولا يبدو أن الملك كان راضياً على مخرجاتها، من حيث حديثه المباشر عقب الانتخابات عن ضرورة تعديل قانون الانتخاب الحالي الذي أقرّعام 2016... هل تعني استعادة الحديث عن الإصلاح السياسي في الأردن مجالاً جديداً للاستقطاب، والتأثير في شكل النسخة الجديدة لطريق المئوية الثانية من عمر الدولة، أم أنه استجابة لما يمكن أن يكون تكيفاً مع التحولات الخارجية، وفي مقدمتها مطالب الإدارة الأميركية الجديدة، وما يمكن أن يثار عن الانتخابات النيابية التي انتظمت أخيرا والأخطاء الفادحة فيها، والمواجهة التي بدأت تكشف عنها جماعة الإخوان المسلمين من تصعيد جديد، عبر العودة إلى ملامح التوتر والمطالب الإصلاحية. وتاريخيا ينشط «الإخوان» في الأردن بالمطالب الإصلاحية، تزامناً مع وصول الديمقراطيين في الولايات المتحدة إلى الرئاسة.

كلّ هذا التسريع في وتيرة حديث النخب والساسة الأردنيين، بوجوب تصحيح المسار المتعثر للإصلاح، جاء مع إثارة الجدل أردنياً بعد نشر حكومة بشر الخصاونة، أخيرا، نصّ اتفاقية الدفاع مع الولايات المتحدة، حيث يقول معارضو الاتفاقية إنها تمسّ السيادة الوطنية، ويحيل البلد إلى تدخل أميركي مباشر في الشؤون الأمنية، وهو ما نفاه وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، أمام مجلس النواب، وقال إن الاتفاقية جاءت إطارا منظما للتعاون العسكري الدفاعي ومحاربة الإرهاب، لكن هذا الجواب الحكومي لم يقطع الجدل بشأن الاتفاق الذي اعتبره معارضوه صدمة جديدة وضربة موجعة في مسار شعبية حكومة بشر الخصاونه.

بيد أن حديث تجديد حزمة قوانين الإصلاح السياسي قد ينقذ الحكومة، ويطيل من عمرها، ويفرغ كتلة النقد العام على سياسات الحكومة في مجابهة وباء كورونا وجملة الأخطاء المتعلقة بها، من قوة الدفع المحرّكة لها، فيتحول السياق العام إلى السجال السياسي من النقد إلى قضايا مغايرة، فيتيح للحكومة البحث عن ترياق البقاء أطول فترة ممكنة، بحيث تكون مهمة استعادة الإصلاح مخرج طوارئ لحكومة الخصاونة، إذ بات الباب مشرعاً أخيرا أمام تطور حالة النقد العام لها، وهي لم تكد تخرج من تعديلها الأول، واستقالة مفاجئة لوزير العمل، معن القطامين، إلّا وواجهت أزمة جديدة في حادثة مستشفى السلط (وفاة مصابين بكورونا لانقطاع الأكسجين عنهم) التي رفعت منسوب الغضب الشعبي والنقد العام، لنهج التعامل مع الأزمة التي باتت تتفاعل اقتصادياً واجتماعياً بشكل مضطرد.

هذه الوضعية التي شهدت تدخل الملك عبدالله الثاني، ونزوله المباشر إلى مكان الأزمة، وقد أبدى امتعاضه مما حدث جرّاء الإهمال والتقصير، تبعها الأمر الملكي بتشكيل لجنة تحقيق عسكرية، بموازاة لجنة تحقيق قضائية، طالبت بها الحكومة التي خسرت في الأزمة أحد أفضل وزرائها، وزير الصحة نذير عبيدات، الذي قدم استقالته استجابة للضغط العام، وطلب الملك محاسبة المعنيين بالحادثة. ولم يكن رئيس الحكومة، بشر الخصاونة، بعيداً عن كل ذلك التفاعل الكبير أردنياً، فأعلن أمام مجلس النواب مسؤولية حكومته السياسية والأخلاقية عن الحادثة، وهذا أمر نادر الحدوث في سلوك الحكومات، لكنه اعترافٌ لم يكن منه مناص في ظل هول الواقعة وفداحتها؛ لكونها تظلّ، أولاً وأخيراً، ناتجة عن التقصير والإهمال.

اعترف رئيس الحكومة كما اعترف من سبقة بترهل الإدارة العامة، وغياب المساءلة والفساد والمحسوبية، وهي أمراض تصيب القطاع العام في كل الدول، ومنها الأردن، وأمام الخصاونة كانت تجربة سلفه في الحكومة، عمر الرزاز، الذي واجه بداية حكومته أزمة غرق أطفال رحلة مدرسية في منطقة البحر الميت، بيد أن تلك الحادثة كانت نتيجة فعل الطبيعة، ويومها أخرج الرزاز وزيرة التربية ووزيرة السياحة من حكومته.

إلّا أنّ ظروف حكومة الخصاونه تبدو أكثر تعقيداً، مع تضاعف نتائج أزمة كورونا وآثارها، على الاقتصاد وعلى الخدمات الصحية، وهي حكومة تبدو محاطةً بملفات معقدة، منها الغضب الشعبي على نتائج الجائحة، ومن ثم تعاظم النقد العام للفساد، وضعف القدرة على توليد فرص عمل، وذلك كله مع إرث ثقيل لفجوة الثقة بين الحكومة والمجتمع، وهو ما اعترف به الخصاونة مراراً بقوله «إن حكومته جاءت وبرأسها هدف ترميم الثقة واستعادتها وتدرك صعوبة المهمة»، لصالح تجديد السمعة للحكومات الأردنية التي باتت، في السنوات الأخيرة، تفقد كثيرا من الثقة بها جماهيرياً، وبتسارع كبير، بعد نيل الثقة أمام البرلمان.

وعلى وقع النقد الشعبي وارتفاع مساحة الاحتجاج، كان على الحكومة أن تكون أكثر صراحة مع الناس، بصيغة واضحة، مفادها بأن الذهاب إلى الحظر الشامل أمر موجع ومكلف، ولكن تحاشي مزيد من النتائج السلبية يتم باتباع المواطن سبل الحماية والتباعد الاجتماعي وارتداء الكمامة والإقبال على المطاعيم. وعند الحديث عن المطاعيم، فإن المشكلة الكبيرة التي تواجهها الحكومة الأردنية اليوم، عدا عن ارتفاع الاصابات، الإقبال الضعيف على المطاعيم. وللأسف، هناك أعداد كبيرة من المستنكفين يومياً عن أخذ المطاعيم التي يوفرها الأردن بجهود كبيرة.

ولاحقاً لجلسة مجلس النواب التي عقدت لاستجواب الحكومة عن أسباب حادثة السلط، التقى الملك عبدالله مسؤولين ورؤساء لجان مجلس الأعيان، وكان حديثه يتّضح فيه الغضب على ما آلت إليه الأمور، والتأكيد على أن الأردن سينتصر في معركة الوباء، وعلى ظروفه الاقتصادية، وأن من المهم البدء بشكل سريع بمحاسبة كل من يثبت فساده وتراخيه عن خدمة الناس.

وليس حديث العاهل الأردني عن تطوير العمل العام، ولا نقده ما يحدث من خمول وتقاعس ومحسوبية وفساد، جديدين، فقد جاء عليه أكثر من مرة، وطالب الحكومات مراراً بالنزول إلى الميدان ومعالجة الخلل، لكن الأخطاء تتكرّر ويستمر التحدي للأسف كل مرة. ويبادر الملك لتخفيف وطأة الأزمات، ويرافق هذا كله ضعف في أداء مجالس النواب المتعاقبة، وغياب الدور الفاعل للنخب، وبالتالي يبقى الناس يرون في الملك صانعاً للحلول. وهو الذي أكدّ، في حديثه الذي أعقب واقعة مستشفى السلط، أنه حين يرى الإخفاق وغياب المساءلة، فإنه يجد أن هذا الأمر هو خارج قيم الأردنيين التي ترفض الإبقاء على الضعف في كوامن القطاع العام ومفاصله، وانكفاء الوزراء في مكاتبهم في العاصمة، وهي حالةٌ راهنةٌ، لا تتفق وقصة بناء الأردن الحديث التي كانت فريدة في المنطقة. وهنا لعلّ الأزمة الراهنة اليوم في الأردن ليست أزمة حرّيات أو إصلاح سياسي، بقدر ما للحريات وإصلاح السياسة من أهمية، بل هي أزمة العلاقة بين المركز والأطراف، وتعاظم الهجرة للعاصمة، من الأرياف، وغياب الحلول والمشاريع الكبرى التي لم تحقق أي أثر، في ظلّ تخلّف مخرجات مؤسسات التعليم عن مواكبة حاجات سوق العمل، ما يعني بطالة أكثر في ظلّ طفرة تعليم مستمرّة التضخم والتشوه.

وعلى أساس أن البديل عن الإصلاح السياسي يكون في الحلول التنموية، وبعنوان الاقتصاد، فإن معضلة الأردن اليوم أنه بلد يستقبل نحو مليونين وربع مليون لاجئ، وهذا عدد كبير يرهق الدولة بكل مواردها، كما أن مشهد العلاقات السياسية الأردنية، واضطراب علاقاته مع العدو الإسرائيلي، والذي تبدّى، أخيرا، بمنع الأردن طائرة نتنياهو من عبور أراضيه، وفي ظل إدارة أميركية متحمسة لدعم الإصلاح السياسي والدفاع عن الحريات، وبخاصة ملف نقابة المعلمين، فإن ذلك كله يشكل ضغطاً مضاعفاً على الأردن. وللأسف، يحدث ذلك كله في ظل تراجع الدعم العربي مالياً، وفي تنامي الأصوات الناقدة من الخارج، والتي تتزامن مع تضييق إسرائيلي على البلد، وضغط متواصل، بحيث بات الأردنيون يتابعون مزيدا من منصات البث الشخصية لجملة معارضات خارجية أغلبها مقيته، ولديها فرضيات وآراء ونقد وتهم جاهزة وعابرة نحو الجميع، وبعضهم يؤكّد حبه الوطن، لكن الغريب أنه لا يكفّ عن تشويه كل ما فيه، وبعضهم مدفوع له، وأراد أن يكون بطلاً من الخارج، فلما جاء ودخل البلد، فوجئ بأن لا قيد عليه من دخول البلد، وبعضهم فاوض على سكوته مقابل منافع خاصة، علماً أن المجتمع مدركٌ تمام الإدراك بأن البلد لا يخلو من العيوب والأخطاء.

لعلّ من المفيد، ختاماً، التذكير بأن الاستجابة الأردنية للتحدّيات دوماً قد تكون لصالح الأردن، لكنها اليوم تحدّيات متعاظمة وكبيرة، وغاية في الدقة، في ظل أسئلة الشباب عن الغد الأفضل وهم يبحثون عن الرزق ومغادرة شبح البطالة، والذين باتوا، للأسف، يجدونه في أولويتهم الأولى، الهجرة وترك البلد لخيبات الساسة وفسادهم.

(كاتب وأستاذ جامعي أردني)

> أزمة في العلاقة بين المركز والأطراف، وتعاظم الهجرة إلى العاصمة من الأرياف، وغياب الحلول والمشاريع الكبرى
>
> الاستجابة الأردنية للتحدّيات دوماً قد تكون لصالح الأردن، لكنها اليوم تحدّيات متعاظمة وكبيرة

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads